

الإجابة النموذجية لامتحان السادس الأول في مقياس قانون التجارة الدولية

الجزء الأول:8ن

- يتميز قانون التجارة الدولية بأنه قانون "لين"، ووضح ذلك.2ن من بين الخصائص المميزة لقانون التجارة الدولية أنه قانون لين، معنى ذلك أنه قانون ملائم بشكل واضح لجميع الجوانب القانونية المحيطة بالتجارة الدولية، خاصة ما تعلق بعقود التجارة الدولية، وقد ساير هذا القانون عبر الزمن مختلف التطورات التي لحقت ومازالت تلحق مجال التجارة الدولي (1ن)، ولعل ما ساهم في بروز هذه الخاصية أن هذا القانون وضعه هيئات متخصصة في مجال التجارة الدولية كلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري وغيرها(1ن)، فساعد تخصص هذه الهيئات في إيجاد قانون تجارة دولي لين ومرن
- كيف يمكن أن تكون القوانين والأعراف التجارية الوطنية مصدرا لقانون التجارة الدولية؟3ن لقانون التجارة الدولية مصادر مختلفة، وإن كانت أغلبها ذات طابع دولي فإن هذا لا يمنع أن يكون القانون والعرف الداخلي لدول ما (الجزائر) مصدرا من مصادرها، خاصة إذا كان هذا القانون الوطني هو القانون الواجب التطبيق على عقد تجاري معين، فلابد إذن من الرجوع لهذا القانون خاصة ماتعلق منه بالعلاقات الاقتصادية الدولية كقانون الاستثمار 18/22 .
- حدد صحة هذه العبارة: "يكون القانون الجزائري هو المرجع في تكييف العلاقات المطلوب تحديد نوعها عند تنازع القوانين".3ن هذه العبارة صحيحة، وموضوعها تبيان كيفية تكييف العلاقات وتحديد نوعها عند تنازع القوانين، حيث تخضع هذه العلاقات لتكييف أولي طبقا لقانون الجزائري.

الجزء الثاني 12

- بتاريخ 2024/03/16، وفي فرنسا أطلقت شركة صينية A عبر موقعها الإلكتروني عرضا تجاريا موضوعه التعاقد عن طريق الامتياز مع شركات في دول شمال إفريقيا لتوزيع منتجات الشركة في هذه المنطقة، تقدمت الشركة X وهي شركة جزائرية بتاريخ 2024/4/2 بعرضها الذي يتضمن الرغبة في التعاقد مع الشركة A، التي أطلعت عليه بدورها بتاريخ 2024/4/13، ليتم بعد هذا التاريخ إبرام العقد النهائي.
- حدد القانون الواجب التطبيق على هذا العقد إذا علمت أن طرفيه لم يختارا القانون الواجب التطبيق.3ن

القانون الواجب التطبيق بإعمال نص المادة 18 من القانون المدني هو القانون الفرنسي وهو مكان إبرام العقد، ذلك لأنه لا يمكن الرجوع للقانون المختار لغياب تحديده من قبل الأطراف، كما لا يمكن تطبيق ضابط الموطن المشترك لأن الأطراف من مواطن مختلف، ولا يمكن كذلك تطبيق ضابط الجنسية المشتركة لأن

الجنسية مختلفة، فيطبق مكان إبرام العقد (وهو المكان الذي وصل فيه قبول القابل إلى علم الموجب) وهو فرنسا.

- حدد مكان إبرام العقد إذا علمت أن الشركة الجزائرية قد تغير مقرها بتاريخ 9/4/2024 إلى دولة تونس. 3ن

لن يتغير مكان إبرام العقد، وتبقى فرنسا هي مكان إبرام العقد، ذلك أن العلم بالقبول وصل إلى الشركة في فرنسا، ثم إن تغيير مقر الشركة الجزائرية لموطنها لن يؤثر على تحديد مكان إبرامه، لأن العبرة في تحديد مكان إبرام العقد هي مكان وجود صاحب العرض وقت علمه بالقبول.

ثار نزاع بين أطراف هذا العقد حول تطبيقه، اختار الطرفين القضاء الجزائري كطريق لحل المنازعات وبعد تأكيد القاضي من غياب اتفاق تحكيم قبل نشوء النزاع وبعده، فصل في النزاع عن طريق حكم قضائي.

- ما مدى صحة الإجراءات التي اتخذها القاضي؟.

الإجراءات التي اتخذها القاضي ليست صحيحة ذلك أنه أغفل الآتي: 4ن

- التأكيد من غياب اتفاقية ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف تتعلق بأحكامها بالتحكيم، والوساطة والمصالحة.
- التأكيد من غياب اتفاق تحكيم بين الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وأحد أطراف العقد التجاري.
- عرض كل من الوساطة والمصالحة على أطراف النزاع.
- إحالة النزاع على الوساطة أو المصالحة إذا وافق الأطراف.
- الفصل في المنازعات إذا رفض الأطراف اللجوء إلى المصالحة أو الوساطة.

- ما هي الجهة القضائية المختصة نوعيا بالفصل في هذه المنازعات وفقا للقانون

الجزائري؟ 2ن

الجهة القضائية المختصة نوعيا في الفصل في منازعات التجارة الدولية وفقا للقانون الجزائري هي المحكمة التجارية المتخصصة، وهذا حسب نص المادة 535 مكرر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي أكدت أن منازعات التجارة الدولية هي من اختصاص المحاكم التجارية المتخصصة.